البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري
1930 -1954

أ.سعد طاعة

قسم التاريخ المركز الجامعي

– معسكر-

أ -البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1945 - 1954م

منذ بداية الغزو الاستعماري سعت الحكومات الفرنسية المتعاقبة إلى تهديم البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف من خلال سلسلة الإجراءات و القوانين التعسفية التي أعطت للأقلية الأوروبية مزايا عديدة ، و للسوق الفرنسية موارد مختلفة ، و كان ذلك نتيجة تشجيع الحكومة الفرنسية للحركة الاستيطانية و كذلك سلب و اغتصاب الأراضي عنوة من أصحابها الأصليين ، و لقد أدركت فرنسا أهمية الأرض بالنسبة للإنسان الجزائري فهي تمثل لديه الضمير الحي و القيم ، وبدحرها لهذه القيم يسهل عليها الاستيلاء على الأرض ، ولما كانت حياة الريف تدور كلها حول الزراعة و تربية المواشي كان لابد من معرفة من يقوم بهذا النشاط ففي القرن الماضي كانت البنية الاجتماعية مشكلة من القبيلة التي تخضع للسلطة التقليدية (شيخ قبيلة) أو سلطة عقلانية مثالية (المرابط) و الخشونة هي السمة الرئيسية للقبيلة في الذود عن مكتسبات الريف الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فتضحي بذلك فكرة سياسية (رد الخطر) .

ففكرة العشيرة بقيمتها ناضلت ضد الوجود الاستعماري انطلاقا من الريف عبر ثورات أهمها ، ثورة الأمير عبد القادر 1832 - 1847م ، ثورة بومعزة في الشلف و الونشريس 1845 - 1847م .

وثورة بوعمامة 1881 - 1904م،وثورة بني شقران بمعسكر والتي اتصلت بانتفاضة باريقو (المحمدية) في شهر أكتوبر 1914م و الجدير بالذكر أنه قد حدثت ثورة " في شكل مظاهرة فلاحيه سنة 1933م في كثير من قرى و دواوير جزائرية احتجاجا على الظلم اللاحق بهم جراء نظام الغابات المنصوص عليه في قانون الآنديجينا وقد حاولت الإدارة طمس أخبار هذه الانتفاضة وتشويه سمعتها "[1].

وبما أن حياة القبلية تميزها البساطة في العيش ، يقول صاحب علم العمران :" إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي و الكمالي فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة و الزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم و البقر"[2] ، كانت هذه البساطة مدعومة بالأخلاق و الدين و الأنفة دون الرضوخ للآخر ، وهذا ما كانت ترى فيه البساطة مدعومة بالأخلاق و الدين و الأنفة دون الرضوخ للآخر ، وهذا ما كانت ترى فيه فرنسا خطرا لذا سعت بكل الطرق و الأساليب لفصل الفلاح عن أرضه من خلال سلسلة القوانين تهدف إلى نزع الملكية الجماعية التي كانت بحوزة القبائل و الأعراش و كانت مغزاها من ذلك تفكيك البنية الاجتماعية و بدأت عملية المصادرات الأولى [3] منذ عهد الحكم العسكري

خاصة الأراضي التابعة للدولة، الأراضي العمومية و أراضي الأوقــاف [4] و الأراضي الخاصة .

و واصلت الحكومة الاستعمارية مشاريعها الاستيطانية خلال المرحلة الممتدة مابين 1945 إلى سنة 1954، بافتكاك الأراضي من أجل القضاء على هذه البنية ،و العودة إلى الوراء نجد مجموعة من القوانين الردعية تصب كلها في قالب واحد و أهم هذه القوانين، قانون الأهالي المتضمن الزجر و الردع فكان بمثابة سوط ضد الأهالي وفي الوقت نفسه سلاحا في يد المعمرين ، وكانت كل مرحلة من مراحل التسلط يمهد لها بمجموعة من النصوص القانونية و التشريعات المجحفة الهدف منها المحافظة على النظام الاستعماري الاستغلالي.

و قانون الأهالي خص حيزا كبيرا لقهر الفلاح وظلت هذه القوانين سارية المفعول إلى غاية 1962م حملت مجموعة المخالفات و الرعب ضد سكان البوادي ومنها " الإقامة المنفردة خارج محيط الدوار يعاقب عليها القانون، التملص من دفع الضرائب يعاقب عليها القانون" [5].

إن الترسانة الجديدة من القوانين و المراسيم التي صدرت خلال السنوات 1945،1946،1947 لاسيما القانون الزراعي الذي أورده ديغول بعنوان "إصلاحات هامة "[6] كان من نتائجها الثراء الفاحش للمعمرين و البؤس و الفقر المذفع للفلاحين الجزائريين البسطاء

الذي بلغ أوجه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 وفاق التصورات ، و تظهر ملامح هذا الفقر أكثر فأكثر و تؤثر على المجتمع من خلال مواصلة تطبيق سلسلة القوانين الزجرية "إتاوات جماعية ،أعمال شاقة تصفية جسدية حجز قضائي ،إبعاد و نفي و أصبح المعمرون أكثر شراهة و نهب بحيث استولوا على مساحات معتبرة من الأراضي الخاصة بإنتاج الحبوب خاصة في الغرب الجزائري كمنطقة السر سو و غالبية هذه الأراضي تم الحصول عليها بصفة رسمية من خلال عملية البيع الحرة و تمت هذه المبيعات في الحقيقة بالمزاد العلني وتمت تحت الضغط و الأوامر الصادرة من الإدارة أكثر من 450000 هكتار تم سلبها في الفترة الممتدة ما بين 1909 - 1917م بفضل هذه المناورات ووصل متوسط الملكية الواحدة المستغلة من قبل المعمر 60هكتار و بالمقابل الفلاح البسيط أقل من 10 هكتارات "[7].

والذي يؤكد الحالة السيئة لجمهور الفلاحين الجزائريين بساطة الوسائل وضعف أساليب الاستغلال وقلة الميكنة وصغر حجم الملكية "هناك قطع أرضية فلاحية صغيرة ما بين 10إلى 11 هكتار مستقطعة من أراضي البلديات العقارية منحتها الحكومة الفرنسية في إطار إصلاحات أهلية جزائرية " [8].

وهناك تقارير جاءت عبر النقابات الفلاحية المؤسسة في الغرب تذكر أن هناك " مشاكل البطالة في الأرياف وقلة الأجور وفقر التربة ومشاكل السقي "[9].

وسعت الإدارة الاستعمارية إلى تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية وذلك من خلال خلق شريحة من المجتمع تابعة له وفي خدمة الاستيطان وهذه الشريحة تتمثل في(القياد) و الذين منحتهم كذلك أراضي خصبة حتى يظلون أعين ملاحظة للحكومة الاستعمارية " بحيث منحت للقائد (caid) 30هكتار و الذين يساعدون القايد في مهامه 12هكتار"_"[10] .

كما منحت قروضا مالية لإسعاف الحالة الفلاحية في الجزائر'وكمثال على ذلك الجهة الغربية التي استفادت سنة1935 من مساعدات مادية ,لكن لم توزع على الفلاحين الجزائريين "منح قروض بقيمة 300مليون فرنك للمستعمرين الأوروبيين وأعوانهم وحوالي 100 مليون فرنك للصندوق وإعانة فلاحي الأهالي ولكنها في الحقيقة لم توزع على الفلاحين الصغار"[11]

وتم تخصيص مساحات واسعة في الغرب الجزائري لزرع الكروم غرضها صناعة الخمور فمثلا "خصصت مساحة 232027 هكتار سنة 1945 م لترفع هذه المساحة سنة 1947 إلى أكثر من 235432 هكتار في المساحة الإجمالية تقدر ب : 357229 هكتار "[12].

إلى جانب هذا كانت توجد الزراعات التقليدية في الوقت الذي كان فيه المستوطن أكثر تجهيزا [13] وريا لأراضيه و أكثر إنتاجا ومر دودية كان الفلاح الجزائري ينتج بوسائل تقليدية زراعية التي كانت تكفي فقط حاجة العائلة فهو يفتقد إلى الأسمدة و الإمكانات المادية و التقنية وهو كان يعي جيدا أن هذه الأرض تحتاج إلى العناية و الرعاية . لكن نتيجة التفقير و التجويع وسياسة الأرض المحروقة التي أتبعت في القرن الماضي ، دفع هذا الفلاح إلى المحافظة على حياته بطريقة أخرى وذلك من خلال الاتجاه نحو المدينة ، فوجد فيها غنى فاحش إلى جواره فقر مطلق وهذا نتيجة امتلاك المستوطنين أخصب الأراضي والغابات أكثر من مليونين من الهكتارات بالجزائر في الوقت الذي كان العامة من الناس و الفلاحين البسطاء لا يملكون إلا ربع هذه المساحة مما أدى ذلك إلى انتشار الفقر ومظاهر الجوع و الأمراض ، وكان القايد الذي لديه وساطة ينعم بالنفوذ المالي والإداري وحياة الرفاهية على حساب هؤلاء البسطاء ، إنه عنف حقيقي يسعى إلى تفكيك البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الزراعي [14]..

وقد طال الاستغلال و النهب الاستعماري كل شيء حتى الغابات، بحيث أصدرت الحكومة الفرنسية سلسلة قرارات وقوانين حاصرت بها الغابة [15] لما كانت تمثله من فائدة اقتصادية كبيرة للكولون .

كما أن الحكومة الاستعمارية تدرك أن هناك شريحة من الفلاحين الجزائريين ترتزق مما تدره الغابات من أخشاب ، هذه المادة الاقتصادية تدخل إلى الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر " سنة 1945 حوالي 154.233مليون فرنك وتضاعف هذا العدد ليصل إلى: 217958 مليون فرنك سنة 1947م" [16].

وأصدرت سلسلة قرارات تخص الغابة وتدخل في إطار العقوبات ، ظهرت سنة 1947ومن بينها المراسيم التي كانت تأتي من الحاكم العام " خاصة القانون رقم 48وقانون 479، وقانون 480الخاص بالعقوبات والتي تتضمن السجن وغرامات مالية تفوق 200ألف فرنك "[17] تطبق هذه المراسيم على الأهالي دون سواهم .

وهناك أرقام تتحدث عن حجم المصادرة والاستغلال البشع للأراضي " ففي الفترة الممتدة مابين 1900 إلى 1920حوالي ألف هكتار والفترة الممتدة مابين 1930إلى 1954زاد حجم الاستثمار والاستغلال في المناطق السهبية والغابية لتتضاعف المساحة الإجمالية المستغلة التي كانت بيد الكولون أكثر من 2.5 مليون هكتار " [18] وكانت هذه المصادرات تمس أراضي الأرياف والتي كانت بحوزة الفلاحين. تحولت عن طريق القوانين والضغوطات المباشرة وغير المباشرة إلى الملاك الكبار ومن هنا هجر سكان الأرياف أراضيهم باتجاه المدن فزادت بذلك المناطق الفقيرة وتضاعف عدد سكانها .

ويؤكد هذا السياسة الاستعمارية الاستغلالية المطبقة في الجزائر من خلال :

1 -مصادرة الأراضي الخصبة من أصحابها الأصليين ومنحها للمستعمرين الجدد ودعمتهم بالوسائل والتجهيزات والقروض المالية وبالمقابل جرى تفقير الأهالي وتجويعهم من خلال طردهم إلى مساحات جرداء وجردتهم من مهمتهم المتمثلة في الفلاحة .

2 -صدور مجموعة من المشاريع الإصلاحية الاستعمارية عوض أن تحسن من وضعية الفلاح زادت في قهره وتكبيله ، وعلى سبيل المثال في القرن الماضي وفي القطاع الوهراني بحيث " بدأ تعمير واستيطان الجهة الوهرانية بداية من سنة 1845م ، وكان عدد سكان القطاع الوهراني من الكولون الأوربيين حوالي 533230شخص من بينهم 29678فلاح تحصلوا على 225000هكتار وتضاعف استغلال الأراضي الزراعية في هذه الجهة كما تضاعف عدد المعمرين بها وقامت الإدارة الاستعمارية بتوزيع البذور وتوسيع الو رشات العمومية وقام المستوطنون ببناء حوالي 7264مسكن وحوالي 136 مطحنة ومصنع وحفر حوالي 2430بئر وكلف ذلك حوالي مليون فرنك وحوالي 101مركز فلاحي"[19].

وقام المعمرون في الجهة الغربية من الجزائر وبتحفيز من القوانين بالسيطرة على أراضي الأهالي "[20] وأحيانا شرائها بأثمان رخيصة وكما هو الحال في سهول متيجة وسهول عنابة .

وهناك جدول رقمي مأخوذ من REVUE AFRICAINE يوضح الأراضي التي أصبحت في حوزة الأوربيين مع حلول 1937.

الجدول التالي يوضح المساحات المستغلة ونوعية الإنتاج [21].

القطاع الوهراني	1867	1937	معامل الزيادة
المساحة	203500 كلم^2	67352 كلم^2	/
عدد المقاطعات	العمالة 02	الناحية 06	% 06
عدد البلديات	22	137	٪ 06
عدد السكان الإجمالي	124843	1623356	%13
الأجانب	53320	399674	%07
الأهالي	71523	1223682	-
ممتلكات الأوربيين	225000هكتار	1064000هكتار	%04
أراضي مزروعة	65000هكتار	900000هكتار	%14
سدود منجزة أو في طريق الإنجاز	02	05	%02.5
الأراضي المسقية	15000هكتار	400000 هكتار	% 02.6
الطرق المنجزة	1300 كلم	6300 كلم	٪ 05

الإنتاج الفلاحي للأوروبيين	1866	1937	المعامل
قمح لين	2000هكتار	200000هكتار	٪10
قمح صلب	10000هكتار	80000هكتار	٪ 12.5
شعير	240000هكتار	500000هكتار	٪ 23

ورغم أن هذا الجدول يوضح فكرة مصادرة الممتلكات في الجهة الغربية في مرحلة الثلاثينات من هذا القرن فإنه يعطي فكرة واضحة عن وضعية الفلاحة في القطر ككل.

فمن خلال هذا الجدول يتضح التزايد المذهل في عدد الكولون واستمر الحال هكذا في مرحلة الأربعينيات ، فحركة الهجرة الواسعة من أوروبا باتجاه الجزائر شجعتها سلسلة الإجراءات و القوانين التي ساهمت في تفكيك البنية الاجتماعية وفي مصادرة الأراضي من أصحابها ومنحها إلى المستوطنين الجدد ، ويتضح كذلك زيادة مساحة الأراضي المصادرة التي أخذت من أصحابها ومنحت إلى الأوروبيين.

وهناك طرق أخرى للمصادرة استخدمت من قبل يهود الجزائر مدعومين بالإدارة الاستعمارية فخلال الحرب العالمية الثانية ولما أصابت الفاقة معظم الجزائريين قاموا بكراء أراضيهم لليهود عن

طريق وصل [22] ثم يقومون باستدراجهم إلى المحاكم ليستولي اليهود على الأراضي في الأخير.

كما جرى تطوير زراعة الأوروبيين بالوسائل الحديثة كبناء السدود مما زاد في مساحة الأراضي والنتيجة ارتفاع الإنتاج الذي كان غرضه التصدير نحو فرنسا.

ورغم " أزمة الغذاء (القمح) التي عاشتها فرنسا " [23] ، في المراحل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية سنوات 1945 -1946 - 1947 فإنها أوجدت حلا لهذه الأزمة من خلال تغطية النقص عن طريق الاستعانة بهؤلاء الذين استولوا على الأرض الخصبة وبتحفيز من قوانين [24] ، مجحفة قد اخترعتها فرنسا للهيمنة على الأرض و استعباد الفلاح.

وحتى تظل هذه الأرض ملكا لأولئك الذين هاجروا من أوروبا وباتجاه الجزائر ومن شرائح مختلفة منهم حتى الصعاليك و قطاع الطرق قامت الحكومة الاستعمارية ببناء "القرى الإستطانية "[25] في كامل التراب الوطني خاصة في الأراضي الخصبة بمناطق قسنطينة ،المدية ،متيجة عنابة ،وهران، و عين تموشنت ،سيدي بلعباس، و منحت لهم الأرض بالمجان

وقدمت لهم المساعدات وشكلت التعاونيات الفلاحية لكن الأكيد أنها كانت الانطلاقة الرئيسية في عملية التوسع

الإستطاني, سواء الاستيطان المنظم أو الحر خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

ومن الأمثلة على ذلك "أن هناك 57 تعاونية فلاحيه تابعة للكولون انتشرت في القرى الاشتراكية جهة مستغانم منها 04 في عين كارمان و 19 في معسكر و 27 في مستغانم و 07 في غليزان و حوالي 87 تعاونية فلاحيه استثمارية في جهة وهران وكان المجموع الكلي للتعاونيات في مقاطعة وهران حوالي 211 تعاونية حتى عام 1960"[26] .

و الذي يمكن استخلاصه من خلال هذه الإجراءات و القوانين التعسفية و عمليات المصادرة المتواصلة أن الاستعمار ركز على الأرض و نقلها من المجتمع إلى أخر ،فالأرض بالنسبة للمجتمع الجزائري كانت تعتبر المورد الرئيسي ، بل المورد الوحيد "و مجموعة قيم السامية "[27].

إن انتزاع الأراضي من الفلاحين البسطاء يعد المأساة حقيقية و ضياع أكثر من مليونين من الهكتارات من الأراضي أخذها المستوطنون عنوة ،و تشرد في نفس الوقت أكثر من 10 مليين و عائلتهم .

فتوطين الكولون بعد سلسلة القوانين كان أقوى في القطاع الوهراني حيث تم تشتيت بنية العشائر و القبائل بصورة أسرع و أشمل نتيجة المقاومة التي كانت في الأرياف ،و دعم هؤلاء

بالأموال و التجهيزات في إطار ما يسمى بالأعمال الفلاحية الكبرى فمثلا "خصصت ميزانية مالية موجهة للكولون في مقاطعة وهران حوالي420000 22 م في سنة 1952 و هذه القروض المالية خصصت منها حصص لزراعة الكروم[28].

ومهما يكن من أمر " فإن مجموع الملاكين الصغار لا يملكون إلا نسبة 18.7٪ من المساحة الكلية أي ما قدره 1378464 هكتار و هي في الغالب ليست من أجود الأراضي واقعة في مرتفعات متعرجة أو في سفوح الجبال . أما الفلاحون الذين لا يملكون أرضا فقد قدر عددهم سنة 1946 حوالي نصف مليون نسمة[29].

وفي كثير من الأحيان أن هذه الشريحة التي انتزعت منها الأرض تشكل من الفلاحين و الأجراء و الخماسين " [30]. هؤلاء الذين تضاعف عددهم عشية اندلاع الثورة، وهذا مما زاد في أزمة الريف.و كان هؤلاء نواة الثورة نظرا لما تكبدوه من ظلم و استعباد و قهر و نتيجة تفكيك البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري انقسم إلى قسمين ، مجتمع يمتلك أراضي في مناطق خصبة مهيأة مستغلة بوسائل حديثة ، مدعمة برؤوس أموال كبيرة و غزارة الإنتاج موجهة نحو التصدير .و مجتمع أخر محروم من أرضه يتمركز في أراضي وعرة ،جبلية ،قليلة الخصوبة لا يملك الوسائل يبحث عن قوته اليومي للعيش فقط.

و نجم عن هذه الوضعية مجموعة من الانعكاسات منها:

أ -الانعكاس الاقتصادي:

من خلال انخفاض المستوى المعيشي و انخفاض القدرة الشرائية ،و هذا الذي أثارته الجرائد الاستعمارية L'Echo D'Oran سنوات 1945 -1946 في مقالاتها اليومية حول موضوع الأمن الغذائي في فرنسا و في الجزائر و بعملية إسقاط فإن الفلاح البسيط كان يعاني نقصا فادحا في غذائه اليومي عرضه إلى أمراض خطيرة كمرض التيفوس [31] و مرض الأطفال .

كما أنه تعرض إلى بطالة قهرية إجبارية نتيجة مصادرة أرضه التي كان يعيش عليها و دخله الفردي كان من أدنى المستويات ،و من بين المنافسات الحادة التي كانت تطرح في البرلمان هي حدة البطالة التي فاقت أكثر من 1000000شخص على مستوى التراب الجزائري سنة 1955 جلهم من الريف"[32].

أ -الانعكاس الاجتماعي :

فنتيجة هذه القوانين تفككت بنية القبيلة التي كانت نواة المجتمع و أساسه وانهار هذا النظام ، لأن فرنسا تدرك أن القبيلة هي مصدر الخطر خلال القرن التاسع عشر ، وأن الرابطة القبيلة إن ظلت تؤازرها القيم الروحية فإنها تقضي على الوجود الفرنسي في الجزائر، خاصة وأنه في المرحلة الممتدة مابين 1945 - 1954هناك تأطير سياسي بإمكانه تنظيم هذه الآلية وتوجيهها نحو الاحتكاك

بالقوة لذا فإن هذه القوانين جردتها وشتتها من هذه الصفة ، صفة الترابط .

وزادت الحكومة الاستعمارية من تعميق مأساة هذا المجتمع من خلال تفقريه وتجهيله .

ج - الانعكاس النفسي :

كان التأثير عميقا نتيجة هذه الإجراءات التعسفية وصار الفلاح الجزائري يعيش حالة ضيق صار غريبا وأرضه تصادر منه بالقوة يشكو عجزه وضعف حاله وقوته ، يشكوا المعاناة والتخلص من الظلم والجور ، فالتأثير النفسي كان كبيرا نتيجة سياسة الأرض المحروقة وتجويع الشعب التي طبقتها فرنسا خلال مرحلة 1945 - 1954م . تركت لدى الريف شعورا بالمهانة والذل ، فلذا تعمق لديه المفهوم أن الأرض هي العرض .

د - الانعكاس السياسي:

إن الأحداث التاريخية الأليمة التي عاشتها الجزائر ما بعد 1945م تركت اعتقادا راسخا لدى الشعب بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة هو أن الحرية تؤخذ ولا تعطى ، فزاد بذلك حجم الحقد على الاستعمار و تكريس هذا الحقد في أرض الواقع من خلال القوة والعنف ضد غطرسة الاستعمار ، فلذا كان الفلاح فقط بحاجة إلى قيادة تنظيمه و تؤطره وتقوده إلى طريق الخلاص .

خاصة وأن الحركة الوطنية السياسية بعد 1946م اشتركت في مطالبها وحتى أساليبها، هذه الحركة كـــان نواتها الفلاحـــين و العمال و الطبقة الكادحة على العموم ،و ترجم ذلك في أرض الواقع سنة 1954م

وضعية الرعي:

من بين التقارير التي كانت توضح حالة الرعي في الجزائر ذلك التقرير الذي جاء بقلم محمود بوزوزو عنوانه " من وحي البرلمان الفرنسي" [33] ، طرح فيه المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فبالنسبة للوضعية الاقتصادية تعرض " للمشكل الفلاحي خاصة وضعية الرعي " التي ازدادت سوءا وتدهورا نتيجة الإهمال ، والقمع الاستعماري وسياسة التفقير التي اتبعتها فرنسا . لقد أصبح الريف ضحية للسلب والنهب والاستغلال المستمر نتيجة القوانين المجحفة لتركيز الاستيطان ونظرا للفاقة والفقر التي عان منها الفلاحون"[34] لفترة طويلة اضطروا إلى بيع ما تبقى لديهم من الأراضي و النتيجة إهمال تربية الماشية خاصة و أن الأراضي الرعوية في المناطق الهضبية و الإستبسية و الهوامش الصحراوية ،تعرضت للنهب ، و تم مزاحمة الرعـــاة في مناطق إنتـــاج الحلفاء و ذلك من خلال " إنشاء شركة شمال إفريقيا لأنتاج الحلفاء سنة 1946.

و كان تجمع في منطقة Lafontaine [حاليا عين الذهب جنوب تيارت] و تقوم هذه الشركة بنقل هذه المادة الى معمل في الجزائر ،و يعمل الجزائريون على نزع الحلفاء بسعر منخفض، وكان الإنتاج السنوي يقدر ب: 130مليون طن وبمداخيل تقدر ب: 02 مليار فرنك " [35] ، ونتيجة هذا الاستغلال تعرض الرعاة إلى البطالة وبعضها تحول إلى أجراء مؤقتين لنزع الحلفاء.

وزاد في ضيق الرعاة " إغلاق مراعي الغابات ، وفرض ضريبة باهظة لمجرد المرور فيها مما جعل هؤلاء الرعاة أمام خيارين ، إما أن يدفعوا بقطعانهم نحو الجنوب حيث الأراضي الصحراوية أو الخضوع لنظام الأنديجينا " [36] .

وبالمقابل سعت الحكومة الاستعمارية إلى استحداث وتطوير طرق تربية الماشية الخاصة بالمستوطنين من خلال مجموعة الإجراءات تحفزها الكولون للزيادة في الإنتاج الحيواني بغرض تصديرها وبذلك المرسوم الذي ظهر في 18فيفري 1947 م من قبل رئيس الحكمة المادة الثانية منه تنص على زيادة الإنتاج الحيواني والغابي وتوفير الوسائل الضرورية بغرض رفع الإنتاج ، خاصة الأعلاف المقدمة للمواشي التي تستفيد منها التعاونيات الفلاحية التابعة للكولون "[37] .

وقد ساءت حالة الرعاة الجزائريين أكثر فأكثر ." فلقد كانت أراضي المتروكة للراحة مابين 1950 - 1951تتجاوز 62٪ من

الأراضي المزروعة وكذلك هجر الفلاح تدجين الحيوانات لصالح زراعة الحبوب وهده هو تأمين بقائه يزرع القمح والشعير ، وبإلغاء الأراضي البور لم يسمح الفلاح للأرض بالراحة، وبإلغاء التدجين فقد حرم نفسه من فعاليات أكثر تغذية " [38] .

ولقد قدمت الكنفدرالية العامة للفلاحة C.G.A تقريرا توضح فيه وضعية الماشية التابعة للأهالي.

و هذه الكونفديرالية للعلم يديرها الكولون و التقرير جاء فيه :"أن المنتجات الحيوانية انخفضت بنسبة 25 ٪.

و بالمقابل ارتفاع عدد السكان و بالتالي الزيادة في الاستهلاك و الإنتاج لا يكفي لسد الحاجيات . فإنتاج اللحوم و الحليب إنخفض انخفاضا مدهشا لتدهور تربية الماشية ،و هناك مرحلة فراغ، نقص في القطيع و الزيادة في عدد السكان ،فهناك حوالي 08مليون رأس مقابل 09ملين ساكن، و بالتالي انخفض معدل استهلاك الأهلي من هذه المنتجات فالمسلم لا يستهلك سوى 15 غ من البروتينات سنويا لذا لابد من إدخال إجراءات مناسبة"[39].

و هذا اعتراف ضمني من جريدة استعمارية L'écho d'Oran بتدهور وضعية الماشية و حرفة الرعي بالجزائر و زيادة على انخفاض رؤوس الماشية من الأغنام و الأبقار ،هناك ارتفاع مذهل في أسعار المواد و المنتجات الحيوانية فمثلا كان سعر لتر واحد من

الحليب يساوي 18 فرنك وواحد كيلوغرام من اللحم يباع ب: 500فرنك فرنسي .

لذا اهتمت الحركة الوطنية السياسية في مطالبها بتحسين وضعية الرعي و الماشية و حث الإدارة الاستعمارية على إدخال تعديلات و تغييرات و إجراءات مـــن خلالها "توقف هلاك الماشـــية و الإجراءات التي تحدد مساحات الرعي و من بين هذه المطالب إلغاء قانون الغابات و تقديم مساعدات مادية للرعاة"(40).

إن النتيجة الحتمية التي وصلت إليها وضعية الرعاة في الجزائر تدهور قطعان الماشية و الإنتاج الفلاحي عموما إذا ما قيس بإنتاج الكولون .

و هناك مطالب أخرى قدمت من قبل ممثلي النيابات إلى الحاكم العام و الجنرال ديغـول سنة 1944م حول وضعية الـــرعي و المواشي "كالاهتمام بالأغنام و الأبقار و تقـديم القـــمح للعمال" و الشعير للحيوانات و ترقية وسائل الاستثمار كتوسيع مساحة الأراضي المعدة للزراعة خاصة زراعة الحبـوب و الغراسـة و المراعي و تحسين أدوات الفلاحة و تهذيبها "(41)..

هذه هي حالة الرعي و تربية المواشي و التي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بحالة الأرض و الإقطاع في الجزائر و الذي كان قد اتجه نحو الاستيطان.

وضعية الفلاح:

إن تحليل وضعية الفلاح يجب أن تكون نقطة الانطلاق للتأمل في البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في عهد الاستعمار وعلاقة ذلك ككل بالوضع السياسي للجزائر.

فالإنسان الريفي البعيد عن مواطن التفاعل الاجتماعي والسياسي والثقافي، إذا عدنا إلى هذا الإنسان نجده أكثر تفطنا من أهالي المدن ، وذلك نظرا للخطر الذي كان يهدده في وطنيته لذلك حارب بقوة السلاح خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين " وذلك لا يرجع إلى غريزة للمحافظة على الذات وإنما أدرك أن الأرض هي المستهدفة والامتزاج بين الدوافع القومية والروحية والأخلاقية ، إن هذه الوطنية كانت بدون منازع ريفية المنشأ ، متشبثة بالريف والأرض " [42].

وفي الفترة الممتدة مابين 1946 - 1954 تفاقمت وضعية الفلاح أكثر فأكثر وذلك من خلال:

1- نتيجة انتزاع ومصادرة الأراضي ، صار الذين لا يملكون الأراضي سنة 1946 حوالي مليون ونصف وهم أجراء لدى الكولون أو يعملون كخماسين حيث أصبح الفلاح يأخذ 5/1 من الإنتاج ، واضطر للعمل في أرضه السابقة كخماس بدافع الفقر ، وكان أجره زهيدا مقابل أكثر من 14ساعة عمل في اليوم [43].

2- من حيث الدخل ، انخفض الدخل الفردي وانعكس ذلك على المستوى المعيشي للفلاح الذي له عملا ثابتا طوال أشهر السنة " فإن أجره اليومي الذي يزيد عدد العمل فيه عن 12ساعة في أغلب الأحيان لا يزيد عن دينارين ، وعدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عن نصف مليون هم عمال موسميون يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الأحوال وهم لا يتمتعون بالحقوق الاجتماعية مثلهم مثل العامل الزراعي" (44) وتشير تقارير الإدارة الفرنسية سنة 1955أن اليد العاملة الأهلية في تضخم مستمر وهي غير خبيرة البعض منها اتجه نحو المدن والبعض الآخر ينتظر موسم الحصاد وان الراتب المخصص لها يتحدد مابين 300إلى 250فرنك شهريا " (45) والواقع أن مصادرة الأراضي والتوزيع غير العادل واستحواذ الكولون على خيرات البلاد أدى إلى ظهور بروليتاريا زراعية كادحة ظروف معيشتها شاقة .

ظهور البطالة والهجرة الريفية : إن ظاهرة التشغيل في الفترة الممتدة مابين 1946 -1954 ليست مرتبطة تماما بتزايد السكان بل مرتبطة بالنظام الزراعي الإستطاني الاستغلالي والذي كان يسعى إلى أكبر ربح بأقل تكاليف ، وذلك من خلال إدخال وسائل الميكنة بكميات كبيرة مقابل تسريح عدد كبير من العمال الزراعيين والذين كانت وجهتهم المدينة للبحث عن العمل ومن هنا تكاثر سكان المدن وازداد حركة الهجرة نحو المدن الداخلية وأحيانا نحو

الخارج وبطبيعة الحال انتزاع الأراضي ومعدل الدخل الضعيف والبطالة لها انعكاس سلبي على الحالة السكنية والصحية للفلاح في سنة 1955 قدم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي " أن الكثافة السكانية المسلمة من جنس الذكور تحتوي على 2300000 رجل من بينهم 1850000 يقطنون الأرياف وحوالي 450000 في المدن ونجد من بين هؤلاء حوالي 300000 بطال نشاطهم فـــلاحي " (46) .

ونظرا للحالة السيئة التي أصبح يتخبط فيها نجد عدد كبير من أرباب العائلات قصدوا المدن بحثا عن العمل وبلغة الأرقام " نجد حوالي 50٪ يعملون أقل من 100يوم وبنسبة 75 ٪ منهم يعملون أقل من 290يوم في السنة ، ويقدر عدد العمال في القطاع الفلاحي القادرين على العمل حوالي 800ألف لا يشتغلون بالقدر الكافي أولا يشتغلون إطلاقا ونتيجة لذلك ازدادت ظاهرة الهجرة مـــن الـــريف إلى المدينة " (47) .

3- **تفقير وتشريد الفلاح** : سعت الإدارة الاستعمارية بإجراءاتها المتعددة إلى تفقير وتشريد الفلاح ولقد أوردت جريدة الجزائر الجديدة الشيوعية في مجمل مقالاتها الواردة مابين 1947 - 1949 م " الظروف القاهرة التي كان يعيشها الفلاح فيما يخص الأجور والعمل الشاق الذي يقوم به طوال اليوم ، خاصة وإذا كانت بجانبه عائلة كبيرة تنتظره لإغاثتها ، ضف إلى ذلك فهو محروم من

الإعانات الاجتماعية ، فلذا كان من بين مطالب التيار الشيوعي التمتع بالإعانات العائلية ورفع الأجور ومنح القروض والسلفات والآلات الزراعية حتى يتمكن من تحسين وضعيته " [48] .

وفي إطار تفقير الفلاحين وعائلتهم نجد " مابين سنة 1950 - 1951م وحسب التعداد الزراعي العام لم تكن الزراعة الصغيرة التي تقل عن 10هكتارات والتي تغطي تقريبا الملكيات الصغيرة وتعد حوالي 438.483 ملكية .

أي ما يساوي 2.500.000 شخص يحوز إلا على 20.9 ٪ من زراعات الحبوب، بينما تحوز الاستثمارات التي تزيد على 50هكتار على أكثر من 31.5 ٪ من زراعات الحبوب .

لكن ما يجب فهمه هنا هو أن تفقير الفلاحين المعدمين لا ينجم عن الضغط السكاني ونقص الأراضي بل أزمة تراكم رأس المال نتيجة الاستغلال الاستعماري " [49] .

المجتمع :

لقد سيطرت الأرض باعتبارها المادة الأولى للاستعمار على جميع العلاقات التي كانت تربط بين مجتمعين طيلة فترة الاستعمار الفرنسي ، بين مجتمع غني يمتلك الوسائل وبيده الأرض ، ومجتمع آخر يفتقد الأرض والوسائل معا وذلك نتيجة انتزاع الملكية التي بدأت مع بداية العدوان ، أدت إلى حرمان جمهور الفلاحين

الجزائريين من ممتلكاتهم ، لكن بالرغم من ذلك لم تزد الذين سلبت حقوقهم إلا إتحادا وتراص .

فالسياسة الاستعمارية خلقت مجتمعين متنافرين ، مجتمع متخلف يقتات من قطاع زراعي تقليدي فيه سواد أعظم من الفلاحين الجزائريين ، محروم من كل الوسائل ، ومجتمع آخر تطور تطورا مذهلا وكون الثروة واستغل الأرض أيما استغلال [50] ، وهو في ذاته يتكون من متشردي وصعاليك أوروبا .

و تذكر جريدة L'entente " أنه طالما توجد الهوة التي تفصل بين شخصين من شعب واحد أومن نفس الشعب واسعة و كبيرة فإن الظلم أكبر "[51].

فلنتصور كيف سيكون الوضع بين شعبين مختلفين دينا لغة انتماءا و حضارة و على الرغم من التهميش و الإقصاء التي استخدمتها الحكومات الاستعمارية المتعاقبة لتفكيك بنية هذا المجتمع الذي كان يتكون في معظمه من جمهور الفلاحين،فإن الحركة الوطنية السياسية أكدت على وحدة المجتمع الجزائري لمجابهة الاستعمار و الإقطاع معا و هو ما جاء في الحملة الانتخابية التي تبناها التيار الشيوعي ،و من بين الشعارات التي جاء بها "تقوية الحركة و وحدة المجتمع الجزائري على كامل التراب الوطني و الوحدة هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحرية و الأرض "[52].

وتؤكد جمعية العلماء المسلمين على هذه الوحدة من خلال الدعوة إلى توحيد جهود كل فئات المجتمع من عمال فلاحين، حرفيين، و حتى البطالين و مجموع الأحزاب و كان شعارها "التكتل الشعبي "[53] ،وحتى الاتجاه الاستقلالي الذي كان أكثر عمقا في طرح قضايا المجتمع حمل هو الآخر هذه المظالم ،فلقد طرحت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في حملاتها الانتخابية وعبر مؤتمراتها "الدعوة إلى توحيد جهود الفلاحين وتوحيد جهود العمال وكافة الطبقة الكادحة من اجل الانتصار والاستقلال "[54] .

إن الصفقات العقارية التي تمت في إطار تطبيق مختلف القوانين الخاصة بالأرض كان هدفها تمزيق وحدة المجتمع وترابطه ومسخ عاداته وتقاليده حتى تتمكن منه الحكومات الاستعمارية وتجعل منه مجتمعا طبقيا يتألف من مجتمع سيد يمتلك الأرض والثروة ومجتمع مسود يفتقر إلى ابسط الأشياء الخاصة بحياته ومادامت الأرض مصدر صراع بين المجتمعين ، فإن فرنسا ركزت في خططها لفصل تلك الرابطة الموجودة بين المجتمع الجزائري وأرضه وذلك بتفقيره و تهجيره ،فحوالي "خمسة مليون نسمة كانت تمتلك مساحة 5.300.000هكتار موزعة على 630730 مزرعة ،المعدل الوسطي لكل مزرعة على النحو التالي 04٪ من الملاك يسيطرون على 38.5٪من المساحة بينما لايملك 70٪ من السكان سوى 18.5٪ أي الأراضي الفقيرة ،وفي سنة 1954 كان معدل ملكية الأرض

للجزائريين لا تتجاوز 14 هكتار بينما معدل ملكية الأوروبي 109هكتار و كانت نسبة الجزائريين الذين لا يزيد معدل ملكيتهم 14هكتار حوالي 73٪من ملاك الأرض [55].

إن ذلك التناقض المفضوح ،رفاهية مجتمع على حساب انحطاط مجتمع آخر جاء نتيجة التسلط على الأرض بمنطق الاستنزاف و التسلط على الإنسان بمنطق القوة ،و بالتالي تمزيق تلك الرابطة القوية الموجودة بين الإنسان و أرضه ومن ثمة تفكيك الرابطة الروحية و المادية (زراعة الأرض) للمجتمع الجـــزائري ، و مما زاد في أزمة هذا المجتمع هو الانفجار السكاني بحيث تشير تقارير الإدارة الاستعمارية " إن التضخم السكاني الكبير الموجود في الأرياف و الذي اتجه نحو المدن لم يستطع أصحاب المشاريع الكبرى و الكولون استقطابه للعمل فهم ينتظرون موسم الحصاد"[56].

و هناك دراسة أنجزها شارل روبير اجيرون خلص فيها إلى " أن أكثر من ثلثي السكان الجزائريين كانوا لا يزالون يعيشون في مرحلة الاقتصاد المعيشي قبل الرأسمالية والحال أن هذه الطبقة الفلاحية التقليدية الضخمة لم تكن لديها محاصيل ولا مواشي بكمية كافية . كانت الملكية الإسلامية منذ 1930 قد تجمعت على حساب الملكية الصغيرة وتجزأت في الوقت نفسه على حساب الملكية المتوسطة ففي سنة 1950 م كان هناك 438.483 ملكية

الواحدة 10 هكتارات وكانوا يشكلون من الناحية الاقتصادية لا طبقة فلاحيه مستقلة بل تجمعا من أنصاف البروليتاريين " [57] .

هذه الوضعية التي حتمها الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري أدت إلى انخفاض المستوى المعيشي والفقر ونقص في المواد الغذائية مما أدى إلى ظهور أمراض خطيرة بل أن الاستعمار سعى إلى إنماء الأراضي والمدن الكبرى التي يتواجد فيها العنصر الأوربي فقط ولم يبالي بما سواها وهذه الوضعية زادت في تجهيل الجزائريين خاصة في أوساط الريفيين بحيث انتشرت الأمية وأصبح وضع المجتمع الجزائري كالتالي :

1 -فئة الفلاحين الذين لا ارض لهم وهي المهمشة نهائيا ،وتتكون هذه الفئة من فلول الرعاة حوالي 12٪ حسب إحصائيات 1951 م ، وحوالي 10من الخماسين والفلاحين الأجراء الدائمين وغير الدائمين 22 ٪ حسب إحصائية 1954م ومما لا شك فيه الفئة الكبيرة كانت تمثلها شريحة البطالين الذين لاعمل لهم ،هؤلاء اختار و الهجرة نحو المدن .

2 - فئة الشرائح الوسيطة من أبناء القياد و الحضر ،هذه الفئة سارت في إطار نظام مفرنس يهدف إلى الدمج ،وكانت تخدم مصالح الاستعمار في الجزائر و كانت تخص بامتيازات .

و لكن لابد في هذا المقام من لفت نظر القارئ إلى ملاحظة هامة وهي أن الفترة الممتدة ما بين 1945 -1954م كان لا يزال

المجتمع الجزائري يراهن على الزيادة السكانية نتيجة ارتفاع الزيادة الطبيعية ، رغم زيادة عدد الوفيات وبالتالي هذه الظاهرة كانت تمثل القوة والسلاح الذي يمكن به مجابهة الاستعمار في أي مشروع استعماري ،خاصة و إن كانت هذه الزيادة السكانية في أوساط الريفيين فهذه الاندفاعية البشرية سيكون لها دور كبير أثناء ثورة التحرير .

زراعة الكروم:

إن الأرض كانت مصدر صراع ،وسعى الفلاح بكل ما يملك من طاقة إلى كسبها لأن الأرض تمثل لديه فكرة سامية و إرث اجتماعي و اقتصادي لا يمكن التفريط فيه ،لذلك وجه الاستعمار كل جهوده بغية استئصال هذه العلاقة الوثيقة من خلال سلسلة القرارات و الإجراءات التعسفية آنفة الذكر بهدف تفكيك البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري .

و لما سيطرت فرنسا على الأرض حولتها إلى زراعة الكروم الموجهة نحو صناعة الخمور وهي تدرك تماما أن هذه الصناعة تتعارض مع العقيدة الإسلامية مما زاد في إصرار الفلاح في عنفه ضد الاستعمار و على سبيل المثال "تأسست نقابة بيع الخمور بناحية وهران سنة 1897م و كان متوسط الإنتاج في الفترة الممتدة مابين 1954 -1955م حوالي: 10.275.573_هكتو لتر و رأسمال يقدر ب:40

مليار فرنك و تستحوذ هذه النقابة على 95٪ مـــن الإنتاج و التــصدير "[58].

و قد خصصت مساحات واسعة في الشمال الجزائري ،بل تحولت الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب إلى زراعة الكروم"وقدرت المساحة الإجمالية سنة 1947 حوالي 357.229 هكتار " [59].

و من بين المناطق الهامة التي كانت تزرع فيها الكروم ، سهول عنابة متيحة ، المدية منخفضات الشلف ، غيليزان ، بلعباس ، وهران، معسكر خاصة هذه الأخيرة وهو ما تشير إليه الأرقام فمساحة الكروم " بمعسكر سنة 1938 حوالي 21823 هكتار ووصل الإنتاج حوالي 625.608 هكتولتر[60].

وتضاعف هذا الإنتاج سنة " 1954 حوالي 1.130.100هكتولتر ومردود الهكتار الواحد حوالي 48.37 هكتولتر /هكتار " [61].

وقد حفزت الحكومة الاستعمارية هذه الزراعة وشجعتها بكل الوسائل خاصة الحكومة العامة بالجزائر ، في سنة1947 أصدرت قرارا في حالة وجود أي ضــرر يلحق بمحاصيل الكروم فالولاية العامة تتكفل بتقديم المساعدات المادية " [62] .

كما أكد مجلس الوزراء للحكومة الفرنسية على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط زراعة الكروم " وقد خرج المجلس بمجموعة من القرارات ومنها الاقتراح الذي قدمه PRDU DHOMME مدير

مصلحة الفلاحة العامة والذي طلب بتوفير الإمكانات المادية والتقنية والتجهيزات من أجل رفع الإنتاج حتى يكون له دور اقتصادي وإجتماعي " [63] .

ولقد حث " قانون مارتان 1946 الخاص بالجانب الفلاحي على ضرورة الاهتمام بالزراعة وذلك من خلال تنظيم عمليات السقي والرعي وتخصيص الأراضي المروية للزراعة الكثيفة ، خاصة زراعة الكروم وتهيئة مساحة مناسبة لها"[64]

وحولت الحكومة الاستعمارية معظم الأراضي الخصبة إلى زراعة الكروم ، وهو ما كان يتعارض تماما مع الاقتصاد المعيشي التقليدي للجزائريين الذي كان يعتمد على زراعة الحبوب ، وجاء في جريدة البلاغ فيما يخص هذا الموضوع " أن كل أمة ستحاول جهدها أن تزرع ما تحتاج إليه من المواد الغذائية ولكن تصبح سياسة خاطئة إذا كان هذا العمل معناه إرغام الأرض على إنبات زرع لا تصلح له تربتها ومنـــاخها " [65] ، وكانت الحصيلة الإجمالية لإنتاج الخمور سنة1954 :"مقاطعة الجزائر:6.170.966هكتولتر، وهران: 11.907.418هكتولتر، قسنطينة : 1.218.871هكتولتر " [66] . وهذا ما يؤكد اهتمام الحكومة الفرنسية بالجهة الغربية لإنتاج الخمور .

وللإشارة فإن برامج الحركة الوطنية قدمت في مطالبها ، إلغاء زراعة الكروم.

الهوامش

1- Ali Merad, Le Réformisme musulman en Algérie de 1925-1940 (Mouton, Paris, 1967)p.304

2- عبد جيد مزيان ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع الاجتماعي (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1983) ص 262 .

3- بورد الجيلالي صاري ومحفوظ قداش " أن عملية المصادرة كانت على الشكل التالي مصادرة الأوقاف بقرار مارس 1833والذي أمر كل المالكين والحائزين والمجموعات الدينية بأن يسلموا سندات ملكيتهم إلى الإدارة و الأملاك العقارية في أجل محدد ، ومصادرة أملاك البايلك وجرى إبعاد الفلاحين عن أراضيهم أكثر من 5232أسرة من الريف وقد صادرت الحكومة الاستعمارية من منطقة وهران 10000هكتار " الطريق الإصلاحي والطريق الثوري " (المؤسسة الوطنية للكتاب 1987) ص 124.

4- أراضي الأوقاف : أوقف الشيء ، ووقف عدم المساس به وعدم استغلاله لأنه أصبح من غير ملكه ، كأن نقول هذه الارض جعلتها وقفا لله ، وتكون في شكل عقارات مأخوذ من مرجع الأحكام الشرعية عبد السلام هارون ص 232.5 -

5- جريدة البلاغ : 07 سبتمبر 1945 .

6- Abdelghni Mergherbi, La paysannerie Algérienne face à la colonisation (ENAP, Alger, 1973)p72

6- جريدة البلاغ :07 سبتمبر 1945

7- Abdelghni Mergherbi, Ibid, P94

8- L'entente 29 juin 1938

9- 120 95 Cotation 3H 26 Syndicats agricoles 1905-1960

10- Liberté 30 juin 1946

11- الأمة 20أوت 1935

12- Annuaire statistique,premier volume 1939-1947-P137

13- أورد يحي بوعزيز " إنه تم تأسيس شركات الأهالي للاحتياط بمقتضى قانون صادر سنة 1893 وتحولت هذه الشركات إلى بنوك حقيقية لا تمنح القروض للفلاحين الذين ليس باستطاعتهم الوفاء بالتزامات الدين ، بل تمنح الديون إلى كبار المستثمرين الذين بحوزتهم أراضي زراعية شاسعة وبإمكانها ضمان فائدة الدين " سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954 (ديوان المطبوعات الجامعية) ص24.

14- جاء في افتتاحية جريدة الأمة 02أوت 1935 مقال تحت عنوان " حول التغيرات المالية الكبرى " إن حكومة لافال فرضت ضرائب استثنائية على كافة الشعب خاصة الفلاحين "،

ويفهم من هذا المقال أن المصادر المالية الموجهة نحو قطاع الفلاحة كانت تأتي عن طريق الضرائب والرسوم المختلفة التي كان يتحمل عبئها الفلاح البسيط .

15- يورد Abdelghani meghrebi " أن القوانين الفرنسية أصبحت أكثر فضاعة ، قبائل بأكملها تفككت خاصة نتيجة القانون المجحف الصادر سنة 1885 الذي فصل الغابة عن الفلاح الجزائري " p80 Ibid

16- Annuaire statistique,premier volume 1939-1947-P145Code de L'Algérie Annoté II Janvier 1947.

17- Histoire de (ENAL,Alger 1996) P7. Benjamin Stora , l'Algérie coloniale

18- جاء في La revue Africaine. – "تم تكوين مساحات زراعية متنوعة مساحات أكثر من 100هكتار وتمثل 10/1 من المساحة الإجمالية ومساحات متوسطة من 50 إلى 100هكتار وتمثل 10/2 من المساحة الإجمالية ومساحات صغرى أقل من 50 هكتار وتمثل 10/7من المساحة الإجمالية وظهرت الإستصلاحات الكبيرة في منطقة السيق وتم إنجاز وبناء السدود كسد الهبرة وميناء جديوة و واد المفروش والتافنة أما المناطق الجنوبية من الجهة الغربية خصصت للاستغلال الغابي على مساحات كبيرة ونزع الحلفاء والرغبة ، كذلك في زرع أشجار الكروم " Année1939 p 392 .

19- R.A . ibid

20- Revue Africaine1939Page408

21- 4482 cotation I19, Affaires musulmans

22- L'Echo D'Oran 16 Mai 1947

23- يورد أندري بريتان و أندري نوشي وايف لاكوست أنه : " صدرت خلال القرن 19 و 1873 والذي Warnier ميلادي مجموعة من القوانين ضلت سارية المفعول كقانون يبيح التصرف في الملكية الزراعية بالجزائر و يقضي مصادرة أراضي الأراضي و منحها إلى المستوطنين و قانون 1887الذي يبيح توغل الأوربيين إلى أراضي العرش بحيث تم انتزاع أكثر من 159605هكتار، و بالإضافة إلى الممتلكات التابعة للبلدية و التي بلغت 59734هكتار و طبق القانون على أكثر من 318قبيلة و قانون 1878الخاص بتوطين الكلون في الأراضي الخصبة وتشجيعهم ماديا بحيث منحت للمستوطنين سنة 1900 أكثر من 687 ألف هكتار وقانون 1875 الذي يفرض على القبائل غرامات مالية وقانون الذي يخص نظام الغابات وقانون 1904 والذي يقضي ببيع الأراضي بأسعار Jounart موحدة وبالمزاد العلني "الجزائر بين الماضي والحاضر(ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1984) ص 364 - 365.

24- يذكر الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : " أنه تضاعف عدد القرى في عهد الحكم المدني ففي سنة 1882 حوالي 197 قرية استيطانية على مساحة زراعية أكثر من 330 ألف هكتار ومنحت هذه الأراضي بالمجان وهي في الأصل كانت تابعة للقبائل وتضاعفت عملية المصادرة مع بداية 1900 أكثر من 957 ألف هكتار وتزامن هذا مع الإستطان الحر" ص 124 . Ibid

25- B.P 193 Annuaire des Organismes Profissionels Algériens 1962.

26- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ص:125.

27- 5063 Cotation 3H55. Crédits de chômage 1959 réparation au commune.

28- الجيلالي صاري :"الأرياف الجزائرية عشية الثورة "الثقافة عدد83أكتوبر 1984.

29- حسب شهادات تاريخية لمجاهدي المنطقة السابعة الولاية الخامسة ،و الخماس هو الذي يأخذ خمس الإنتاج ،شهر أوت 2000.

30- - مقابلة شخصية مع مجاهد من منطقة آفلوا يذكر : "أن المجتمع الجزائري الريفي تعرض للأمراض شتى منها الجرب ،التيفوس ،و انتشار القمل خلال حرب التحرير "،شهر جوان 2000.

31- Dépôts de l'assemblé algérienne 1955,Imprimerie officielle du gouvernement général de l'Algérie ,séance des 21 Mars 1955.

32- البصائر :1947/10/27.

33- - جاء في البصائر العدد 174بتاريخ 19جويلية 1939:"قرار 08 مارس المشؤوم القوانين بين الوضع و التطبيق ":تضمن هذا الموضوع مطالب قدمها الدكتور بن جلول تعالج "رفض قرار 08 مارس 1938 ،ضد التعليم العربي الحر و ضد النوادي و رفع عدد النواب المسلمين العرب ،و إصدار قانون دولي لتمكين الجزائريين من حق النيابة طبق مشروع فيولان،و علاج الزراعة بما تتضمنه من قضايا كالفلاح ووضعية الرعي".

34- Les Associations Agricoles T: 01 Loranie,L.fouque à Oran le : 27Oct 1956 P1035

35- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسليمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر -(المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985)ص 81.

36- Code de L'Algérie Annoté II1947.

37- عبد اللطيف بن أشنهو ،تكون التخلف في الجزائر(الجزائر ش،و،ن،ت،بدون تاريخ) ص443

38- 'écho D'Oran 27 février 1947.

39- الجزائر الجديدة جانفي 1949.

40- جريدة البلاغ 16 جوان 1944

41- الجيلالي صاري ،الأرياف الجزائرية عشية الثورة (الثقافة).Ibidem

42- مقابلة شخصية لأحد الفلاحين .بمنطقة تيارت كان يعمل كخماس في مزرعة لأحد الكولون Garcia في ملاكو و لقد ورد إسمه في جريدة L'Echo D'Oran كمنظم لل:"C.G.A"في تيارت ،شهر أوت 2000

43- جمال قنان ،قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (منشورات المتحف الوطني للمجاهد بدون تاريخ)ص210.

44- 5063 Cotation 3H55.Crédits dechomage 1959 réparation au communes.

45- 5063 Cotation 3H55.Ibid .

46- الجيلالي صاري ،الأرياف الجزائرية عشية الثورة (الثقافة) .

47- جريدة الجزائر الجريدة شهر أفريل ،ماي 1949.

48- عبد اللطيف بن أشنهو ،ص444.

49- يورد أحد مناضلي الحزب الشيوعي و هو شباح الملكي "أن الحكومة الاستعمارية تسعى إلى تفكيك إتحاد الفلاحين حتى يتسنى لها استغلال ماتبقى من موارد "الجزائر الجديدة جانفي 1949.

50- L'Entente 03 Aout 1939

51- Liberté Octobre 1948

52- جريدة البصائر 22 نوفمبر1948.د

53- وردت مجموعة مقالات تدعو إلى ترابط المجتمع الجزائري في إفتيتحيات جريدة:

54- La Nation Algérienne Nov+Dec 1953-Janvier 1954.

55- أزغيدي محمد لحسن،مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 - 1962(المؤسسة الطنية للكتاب)ص 24.

56- 565063 Cotation 3H55. Ibid. -

57- شارل روبير أجيرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة (ديوان المطبوعات االجامعية، الجزائر1982)ص124 ، ترجمة عيسى عصفور.

58- Les Association agricoles T:01L'oranie,Ibid P61

59- Annuaire statistique premier volume,1947 P137.

60- A.S 1947, Ibid

61- A.S. 1954, ibid

62- Code de L'Algérie Annoté tome 2 1917

63- L'echo D'Oran 12 Mars 1947

64- الجزائر الجديدة شهر جويلية 1946

65- البلاغ 02 ماي 1946

66- La Ttribune agricole,15 Dec 1954.